ECA/SRO-NA/ICE/33/3

Distr.: General
October 2018

Arabic
Original: French

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية
تونس العاصمة، 30 تشرين الأول/أكتوبر – 02 تشرين الثاني/نوفمبر

استعراض عملية تنفيذ أجندتي التنمية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة

المحتويات

مقدمة 3

أولا- تنفيذ وتتبع أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة..... 4

- اجتماع دون إقليمي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا (الرباط، 26-27 حزيران/ يونيو 2018) 5
- الدورة الرابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة2018 7
- المنتدى السياسي الرفيع المستوى (نيويورك، 9-18 تموز/يوليو 2018) 10
- الاجتماع الحادي عشر للفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وتقوية القدرات في مجال الإحصائيات المتعلقة ببرنامج التنمية المستدامة في أفق 2030 12

ثانيا- تنفيذ اتفاق باريس بشأن المناخ: القرارات الأساسية للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (2017) ورهانات الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (2018).....14

- القرارات الرئيسية للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (6-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بون) 15
- تحديات الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (من 04 إلى غاية 13 كانون الأول/ديسمبر 2018، كاتوفيتشي – بولندا) 16

ثالثا- الميثاق العالمي للهجرة 17

- عملية التشاور العالمية 17
- عملية التشاور الأفريقية 18
- مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودعمها لأشغال المجموعة الرفيعة المستوى حول الهجرة من أجل أفريقيا 19

رابعا- المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية 22

خامسا- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية 23

خلاصة عامة: رسالات مهمة لتسريع إنجاز أهداف التنمية المستدامة 25

مقدمة

1. توضّح هذه الوثيقة أبرز النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها المؤتمرات الكبرى لمنظمة الأمم المتحدة والمشاورات الإقليمية، المنظمة في الفترة 2017-2018، والمرتبطة بتنفيذ وتتبع أجندة 2030 لمنظمة الأمم المتحدة وأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

2. إن تنفيذ أجندة 2030 تظل مسألة معقدة بالنسبة لجميع البلدان، نظرا لأنها تعد مجالا واسعا مرتبطا بأهداف التنمية المستدامة، التي من المفروض أن تشكل الإطار النظامي للجهود العمومية والخاصة، ومن الضروري أن يحتضنها جميع الفاعلين المحوريين. الآن وبعد مرور ثلاث سنوات على تبني أجندة 2030، يتعين بذل المزيد من الجهود لتحسين الحوكمة المؤسسية والمشاركة المتعددة الأطراف، اللتين تلعبان دورا حاسما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يمثل تشخيص الدول للتحديات ذات الأولوية وانتقاء الغايات الملائمة رهانا مهما، زد على ذلك المسألة الجوهرية المتعلقة بالترابط بين أهداف التنمية المستدامة، والتي مازالت لم تناقش بالقدر الكافي.

3. أضاف تبني أجندة 2063 في سنة 2015 تعقيدا آخر على المستوى الأفريقي. فالدول مطالبة بإدماج أجندة 2063 ومخططات التنفيذ العشرية[1] في استراتيجياتها ومخططاتها التنموية الوطنية. وقد أبرز التقرير المرحلي الخاص بتنفيذ المخطط العشري الأول لأجندة 2063، المعد من طرف الاتحاد الأفريقي في عام 2017، وضوحا غير كاف في تصور الدول الأعضاء لأجندة 2063 والإكراهات التي يواجها تمويل أنشطة هذه الأجندة. ومن أجل تسهيل التنفيذ المحكم والمتسق لأجندة 2030 وكذا أجندة 2063 الخاصة بالاتحاد الأفريقي، تم توقيع اتفاق إطاري موحد لشراكة إستراتيجية بين منظمتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2018 واعتمدت خطة العمل الخاصة به في 9 تموز/يوليو 2018، خلال المؤتمر السنوي الثاني بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويحدد إطار الشراكة هذا المجالات موضوع التعاون والتي ترتكز على: المرافعة والتوعية، وإدماج الأجندتين في هياكل التخطيط الوطنية، وتعزيز القدرات التحليلية والإحصائية، وإعداد إطار متكامل للتتبع والتقييم وإصدار التقارير، وآليات التمويل، والتجارة والتكامل الإقليمي، بالإضافة إلى العلاقات الرابطة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

4. يعتبر تعزيز القدرات الإحصائية أمرا ضروريا من أجل تتبع التقدم المحقق وتوجيه سياسات التنمية المستدامة. إذ يشكل مجال عمل أساسي لبلوغ وتحقيق أجندة 2030 (الغايات 17.18 و17.19 لأهداف التنمية المستدامة) وأجندة 2063. وهذا هو الهدف الذي تطمح إليه خطة العمل العالمية للبيانات[2] المتعلقة

[1] تشمل خطة العمل العشرية المتعلقة بتنفيذ أجندة 2063 المعتمدة في عام 2015 الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023

[2] تمت الموافقة على خطة العمل العالمية للبيانات المرتبطة بالتنمية المستدامة من طرف اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها 48 المنعقدة شهر آذار/مارس 2017 والجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2017.وتضم ستة مجالات

بالتنمية المستدامة، التي اعتمدت عام 2017. سيعرض التقرير التقدم المسجل في التحضير للدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات، المنتظر إجراؤه في دبي في تشرين الأول/أكتوبر 2018.

5. تشكل مسألة المناخ جزءا أساسيا في كلتي الأجندتين. فالدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ، المزمع عقدها في كانون الأول/ديسمبر 2018 في بولندا، تهدف إلى إتمام القواعد المفصلة الخاصة بتنفيذ اتفاق باريس بشأن المناخ، واستعراض الوضع الجماعي للدول فيما يخص التعهدات بخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، المقدمة في إطار هذا الاتفاق[3]. وسيعرض التقرير نتائج الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ والتحديات التي ستتناولها الدورة الرابعة والعشرين.

6. سيركز التقرير على المستوى المواضيعي على مجالين يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا: التجارة ارتباطا بمنطقة التبادل الحر القاري، والهجرة ارتباطا بالاعتماد المرتقب للميثاق العالمي بشأن الهجرة[4].

أولا- تنفيذ وتتبع أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة

7. بعد مرور ثلاث سنوات على تبني أجندة 2030، سُجل تقدم ملحوظ نحو تحقيق بعض الأهداف والغايات المذكورة فيها، لكن وتيرة تنفيذ هذا البرنامج الطموح لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب، والتطورات المحققة هي متباينة من بلد لآخر، ومن منطقة لأخرى. وكما هو منصوص عليه في تقرير 2018 حول أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة[5]، تبقى العديد من التحديات، على وجه الخصوص استمرار الكثير من جيوب الفقر في المناطق القروية، وتراجع الأمن الغذائي، ومحدودية الفرص المتاحة للحصول على المياه[6] وخدمات الصرف الصحي والكهرباء، والتحضر السريع، وأشكال التمييز ضد المرأة، وارتفاع درجات الحرارة والكوارث الطبيعية، وكذلك تزايد نزاعات الهجرة وتدفق المهاجرين. مازال الفصل بين النمو

استراتيجية: التنسيق والريادة الاستراتيجية بخصوص البيانات، وابتكار وتحديث نظم إحصائية وطنية، وتقوية أنشطة وبرامج إحصائية أساسية، ونشر واستخدام البيانات المرتبطة بالتنمية المستدامة، وإنشاء شراكات متعددة الأحزاب وتعبئة الموارد.

[3] ستؤدي الالتزامات الحالية إلى ارتفاع متوسط الحرارة العالمية لما يزيد عن 3 درجات مئوية مقارنة مع ما قبل العصر الصناعي.

[4] ميثاق الهجرة هو اتفاقية عالمية الغرض منها إدارة جيدة للهجرة الدولية في جميع أبعادها، ولصالح جميع الدول والجماعات وتقوم على احترام حقوق جميع المهاجرين".

[5] يقدم هذا التقرير البيانات المتعلقة بالمنجزات المحققة في سبيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم وفي مختلف المجموعات الإقليمية.

[6] اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 القرار (A/RES/71/222) "العقد الدولي للعمل على موضوع الماء والتنمية المستدامة (2018 – 2028).

الاقتصادي والإدارة البيئية لم يفعل بعد على أرض الواقع. كما أن مستوى المساعدة العمومية من أجل التنمية غير كاف لضمان تنفيذ مرض لأجندة 2030.

8. ومن جهة أخرى، فإن تملّك أهداف التنمية المستدامة من قبل الفاعلين المحوريين، وخاصة المجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والوسط العلمي، والمنظمات غير الحكومية، والشباب، والنساء، ومجموعات أخرى، مازال غير كاف. من الضروري مراجعة النظم المؤسساتية لكي تكون قادرة على مقاربة عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مقاربة نظامية ومتعددة القطاعات.

- **اجتماع دون إقليمي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا (الرباط، 26-27 حزيران/يونيو 2018)**

9. انعقد الاجتماع دون الإقليمي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا في الرباط (المملكة المغربية) يومي 26 و27 حزيران/يونيو 2018، بمبادرة من مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبشراكة مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.

10. سعى هذا الاجتماع إلى توفير فضاء للنقاش وتبادل الآراء بغية تسليط الضوء على المنجزات المسجلة، والتحديات، والممارسات الجيدة والدروس المستخلصة على مستوى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا. وقد عرضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نتائج تقريرها الأول حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي (الجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وتونس)[7] . وأكد هذا التقرير على ستة مواضيع تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لهذه البلدان وذات أولوية فيما يخص التكامل الإقليمي: الأمن الغذائي (هدف التنمية المستدامة 2)، والتحول في مجال الطاقة (هدف التنمية المستدامة 7)، وعمالة الشباب والنساء (هدف التنمية المستدامة 8)، والتغير المناخي (هدف التنمية المستدامة 13)، والتصحر (هدف التنمية المستدامة 15). كما عالج دور التعاون الإقليمي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، قبل أن يقدم توجيهات من أجل تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي.

11. هذا وتم التطرق بعمق، في إطار فرق العمل، إلى موضوعين في غاية الأهمية بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية، ويتعلق الأمر هنا بالعمالة والأمن الغذائي. وقد ركزت النقاشات حول العمال على التحديات الأساسية والفرص المتاحة. وتتجسد هذه التحديات سواء في المستوى التكنولوجي المحدود أو التحول الصناعي البطيء، أو هجرة الأدمغة، أو عدم إيلاء الاهتمام الكافي للنساء والشباب في استراتيجيات خلق فرص العمل، أو عدم ملاءمة النظم التربوية والتدريب المهني لحاجيات سوق العمل، أو بيئة الأعمال غير الجذابة بالقدر الكافي، أو عدم تطور إطلاق الأعمال التجارية، وهيمنة القطاع غير المنظم، أو أيضا نقص

[7] قريبا سيكون المنشور متوفرا على موقع مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا www.uneca.org

في مراعاة النوع الاجتماعي في سياسات التشغيل. وتم التأكيد كذلك على فرص خلق وظائف مستدامة، وخاصة عن طريق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والشراكات بين القطاعين العمومي والخاص من أجل تمويل المشاريع المحلية، علاوة برامج مرافقة الشباب في إنشاء المشاريع التجارية.

12. حلل فريق عمل الأمن الغذائي وضع الأمن الغذائي في شمال أفريقيا وخصائصه، حيث يتراوح معدل انتشار سوء التغذية بين 3,5 في المائة و25,6 في المائة حسب البلدان، وحيث نمو الطلب يفوق نمو الإنتاج. ووجه فريق العمل بعض التوصيات في هذا الصدد:

- وصف الوضع التي وصلت إليه سياسات الأمن الغذائي؛
- إعادة التفكير في السياسات الزراعية، ودعم الاستثمار العمومي، وتشجيع الزراعة ضيقة النطاق؛
- تحسين استهداف الإعانات وتوفير المنتجات الغذائية بأسعار مناسبة؛
- دعم القطاعات الإستراتيجية مثل قطاع صيد الأسماك؛
- تعزيز الاتساق بين السياسات الزراعية والطاقية وإدارة الموارد المائية والتجارية؛
- تعزيز تكيف القطاع مع التغير المناخي وتطوير نظم الإنذار؛
- خلق المزيد من الشراكات بين بلدان شمال أفريقيا باستغلال التكاملات الموجودة؛
- استغلال الفرص المتاحة من طرف البرامج/المشاريع الإقليمية التي عاد الشركاء في التنمية إلى الاهتمام بها من جديد؛

13. ونظمت كذلك أربع موائد مستديرة حول المواضيع التالية:

- الحوكمة المؤسسية الشاملة لأهداف التنمية المستدامة؛
- إدماج أهداف التنمية المستدامة واتساق السياسات؛
- التمويل وآليات الميزانية؛
- مؤشرات وبيانات من أجل تتبع أهداف التنمية المستدامة.

14. وفي ختام الاجتماع، تم اعتماد التوصيات العامة التالية:

- توسيع وتعزيز تملك أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063 على جميع المستويات؛
- تعزيز قدرات المجتمع المدني وتطوير طرق تسهل إشراكها المؤسسي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- دعم مراعاة أهداف التنمية المستدامة على مستوى القطاعات الإستراتيجية من خلال تشجيع مقاربة شاملة ومتكاملة تأخذ في الاعتبار الدعامات الثلاث التي تقوم عليها التنمية المستدامة وتآزر أهداف التنمية المستدامة؛

- تعزيز القدرات الفنية والمالية للنظم الإحصائية الوطنية وتنظيم ورشة تدريب إقليمية حول المؤشرات ومناهج حسابها؛
- تشجيع التعاون بين مكاتب الإحصاء في بلدان المنطقة دون الإقليمية؛
- إعداد موجز إقليمي لأهداف التنمية المستدامة على أساس مجموع المؤشرات المتفق عليها بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية، وتشخيص التفاوتات بين البلدان ووضع توصيات بغية تقليصها.

15. أوضح الاجتماع أنه وإن تحققت بعض المنجزات في العديد من المجالات، فإن أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية تظل قائمة على عدة مستويات، حيث تتجلى سواء في استبعاد الشباب والنساء من سوق العمل (33 في المائة من الشباب عاطلون العمل)، أو عدم المساواة القائمة على أساس النوع الاجتماعي، أو تهميش بعض المناطق، أو كذلك التفاوتات في الولوج إلى خدمات أساسية مثل التعليم أو الصحة أو الحماية الاجتماعية. هذا وتناول الاجتماع أيضا المخاطر المرتبطة بالأمن الغذائي وتزايد الضغط على الموارد المائية فضلا على تدمير بعض النظم البيئية تحت تأثير تغير المناخ.

- **الدورة الرابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة 2018**

16. منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة[8] هو هيئة حكومية دولية ومتعددة الأطراف تتكلف بفحص المنجزات المحققة وتشارك التجارب والدروس المستفادة، وتقديم التوصيات على شكل رسالات هامة، من أجل التسريع في تنفيذ أجندتي 2030 و2063 وخطة عمل أديس أبابا المتعلقة بتمويل التنمية. وتعتبر هذه الرسالات بمثابة مساهمات إقليمية جماعية من أفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي ينعقد كل عام في نيويورك.

17. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في الفترة من 02 إلى غاية 04 أيار/مايو 2018 بمدينة دكار، الدورة الرابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وترأست السنغال هذه الدورة الرابعة خلفا لدولة توغو.

[8] تأسس منتدى أفريقيا الإقليمية للتنمية المستدامة في عام 2015 عن طرق القرار 930 (XLVIII) الخاص بالاجتماع الثامن السنوي المشترك للهيئة الفنية المختصة للاتحاد الأفريقي حول الشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل ومؤتمر وزراء المالية الأفارقة والتخطيط والتنمية الاقتصادية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

18. وقد تطرق منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى "التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة" ومجموعة أهداف التنمية المستدامة المعتمدة من أجل سنة 2018. ونوقشت في جلسات موازية المواضيع الفرعية التالية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة:

- المياه النظيفة والنظافة الصحية (هدف التنمية المستدامة 6) ؛
- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (هدف التنمية المستدامة 7) ؛
- مدن ومجتمعات محلية مستدامة (هدف التنمية المستدامة 11) ؛
- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (هدف التنمية المستدامة 12) ؛
- الحياة في البر (هدف التنمية المستدامة 15) ؛
- تعزيز وسائل التنفيذ والشراكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة (هدف التنمية المستدامة 17).

19. كُرّست جلسة خاصة لتدارس استعراضات وطنية طوعية. وفي عام 2018، تطوعت 9 بلدان أفريقية[9] من أصل 46 بلدا في المجموع لتقديم تقريرها الوطني الطوعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى 2018. كما عرضت العديد من البلدان (توغو، السنغال، المغرب، البنين، الرأس الأخضر، مالي...) تجربتها والتحديات التي واجهتها خلال إعداد هذا التقرير. تتمحور التحديات الرئيسية حول: توسيع فهم جميع أصحاب المصلحة لأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز قدرات التتبع وإصدار التقارير، وإعداد آليات تشاورية متعددة الأطراف، وتحديد نطاق أهداف التنمية المستدامة ونقص التمويل. وتم التأكيد أيضا على الممارسات الجيدة من قبيل مأسسة مؤتمر سنوي حول أهداف التنمية المستدامة يجمع كل أصحاب المصلحة (السنغال)، وإطلاق المجتمع المدني لدراسة "عدم ترك أحد خلف الركب" والتي ستُضمن في التقرير الوطني (السنغال)، وإصدار تقرير بديل ملحق لتقرير الحكومة (البنين)، ومراجعة وإطلاق دراسات استقصائية جديدة للوفاء بمستلزمات أهداف التنمية المستدامة (المغرب)، ونَمْذَجَةُ أهداف التنمية المستدامة باستخدام نموذج عتبة القرن 21 ونموذج التوازن العام (المغرب).

20. كانت البلدان الأفريقية المسجلة من أجل تقديم استعراضها الوطني الطوعي حول أهداف التنمية المستدامة قد تمكنت قبل ذلك من تبادل تجاربها وآرائها ومبادراتها خلالها الورشة الإقليمية التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية التي نظمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في آذار/مارس 2018. وناقشت في معرض هذا اللقاء أشكال تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية واقترحت قواعد للنهج الواجب اتباعه إلى حين انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالتشاور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وجرى التشديد على التحديات التي تهم على وجه الخصوص جمع البيانات،

[9] غينيا، مالي، توغو، السنغال، مصر، السودان، النيجر، ناميبيا، الرأس الأخضر.

وحساب المؤشرات، وتعزيز قدرات المعاهد الوطني للإحصاء، والدعم المؤسسي لعملية تتبع أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063، والتآزر بين الإدارات المتدخلة، ومعرفة واستخدام وسائل الاندماج، إلخ...

21. قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أبرز نتائج "تقرير 2018 للتنمية المستدامة في أفريقيا"، ووثيقة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما خصصت جلسة للمنجزات المحققة والدروس المستخلصة في إنجاز أجندة 2030 وأجندة 2063 الخاصة بالاتحاد الأفريقي، إذ ألقت الضوء على العلاقات الوطيدة التي تربط بين الأجندتين إلى جانب خصائصهما. وتتوافق الأجندتان بمعدل 85 في المائة مع الأهداف وبنسبة 79 في المائة مع الغايات وبمعدل 86 في المائة مع المؤشرات.

22. كما ذكرت مختلف الأدوات المطورة من أجل تسهيل إدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات، على وجه الخصوص إستراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات[10] ونهج التقييم السريع والمتكامل[11] (مقاربتان مشتركتان طورها فريق التنمية للأمم المتحدة بغية تسهيل إدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات العمومية). وعبر المشاركون الناطقون باللغة الفرنسية عن رغبتهم في أن تتم ترجمة هذه الأدوات باللغة الفرنسية وتعميمها على مستوى البلدان. وقام كل من الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتطوير إطار للتخطيط ونظام تتبع وإصدار تقارير لكلتي الأجندتين[12]. والغرض من هذه الأطر هو تسهيل الإدماج المتسق لكلتي الأجندتين في مخطط التنمية الوطنية وضمان إصدار تقارير دقيقة. وقد استفادت العديد من البلدان من دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا الباب.

23. ونوقشت مسألة توفر البيانات من أجل تتبع أهداف التنمية المستدامة فضلا على أبرز الإكراهات المشخصة (عدد كبير من المؤشرات ينبغي توضيحها، وتصنيف البيانات، ونقص التنسيق بين الجهات المنتجة للإحصائيات، ونقص الموارد المالية، والقدرات المحدودة). أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في العديد من البلدان تقييما لقدرات إنتاج المؤشرات وتم تحديد برنامج لتحسين الإحصائيات.

24. ركزت النقاشات على الإكراهات التي واجهتها البلدان عند تنفيذ أجندتي 2063 و2030، نذكر من بينها:

- آليات مؤسسية لتنسيق تنفيذ وتتبع أهداف التنمية المستدامة؛
- عملية إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

[10] MAPS : Mainstreaming, Acceleration and Policy Support

[11] RIA : RapidintegratedAssessment

[12] يضم الإطار المشترك للتتبع وإصدار التقارير 63 مؤشرا بما فيهم 17 مؤشرا خاصا بأفريقيا و7 مؤشرات غير مطابقة لأهداف التنمية المستدامة.

- كيف يمكن تشجيع دور الأوساط الأكاديمية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- كيف يمكن الأخذ في الاعتبار الرهانات المحلية؟ كيف تترجم أهداف التنمية المستدامة المعتمدة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي؟ ؛
- توفر البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤشرات؛
- الحاجة إلى تعزيز قدرات الفاعلين المحليين.

25. وتمت صياغة توصيات المنتدى على شكل رسالات مهمة ترمي إلى تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأهداف أجندة 2063. وهذه الرسالات[13] تمثل مساهمة إقليمية جماعية من أفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى (في الفترة 9-18 تموز/يوليو 2018، نيويورك). وستنعقد الدورة الخامسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة 2019 في المغرب.

- **المنتدى السياسي الرفيع المستوى (نيويورك، 9-18 تموز/يوليو 2018)**

26. يعتبر المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة أهم منصة للأمم المتحدة من أجل تتبع ومراجعة برنامج التنمية المستدامة في أفق 2030. وانعقدت ندوة منتدى أفريقيا الإقليمية للتنمية المستدامة-2018، تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الفترة من 9 إلى غاية 18 تموز/يوليو في نيويورك، تحت موضوع "التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة". وقد تم التطرق بالتفصيل لأهداف التنمية المستدامة التالية: 6، و7، و11، و12، 15، و17.

27. وفي الشق الفني، تم التركيز من خلال موائد مستديرة على مراجعة المنجزات المحققة، لكن أيضا التحديات التي يطرحها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الستة التي سبق ذكرها. وقد حققت البلدان نجاحات مهمة في مجال الطاقات المتجددة ومكافحة إزالة الغابات. مما جعل وتيرة إزالة الغابات تشهد تباطأ ومساحة وعدد الفضاءات المحمية حول العالم في تزايد مستمر. وفي جميع الأحوال، يظل فقدان التنوع البيولوجي مسألة خطيرة. وفيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة 11، وجهت توصية بتطوير سياسات إسكان مبنية على حقوق الإنسان وإيلاء المزيد من الاهتمام للأشخاص الأكثر ضعفا.

28. وفي الشق السياسي، كانت الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة من طرف 46 بلدا (بما فيها مصر والسودان) مناسبة لتشارك الممارسات الفضلى والتحديات والدروس المستخلصة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يوجد ملخص لأبرز الرسالات الواردة من التقارير الوطنية الطوعية على موقع المنتدى السياسي الرفيع المستوى[14].

[13] الوثيقة التي تلخص الرسالات المهمة متوفرة على الموقع www.uneca.org/hlpf-2018.

[14] https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2018

29. بذلت جهود فعلية لإدماج أهداف التنمية المستدامة في المخططات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية وتشخيص الغايات ذات الأولوية. وضعت بعض البلدان هياكل مؤسسية رفيعة المستوى من أجل قيادة وتتبع أهداف التنمية المستدامة. وتهم هذه التحديات توفر بيانات ذات جودة، مُحيّنة وموثوقة ومفصلة، وضرورة تحديث وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية. وتم رفع تحد لا يقل أهمية عن التحديات السابقة، ويتعلق الأمر بالآليات الواجب وضعها من أجل خلق التآزر بين أهداف التنمية المستدامة – مع مراعاة أنها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وعالمية – وتعزيز اتساق السياسات. وأخيرا، لم تتم حتى الآن معالجة مسألة التمويل، خاصة بالنسبة للبلدان التي لديها دين كبير ولا تتوفر على نظام ضريبي أمثل. يجب بذل الجهود بغية تعبئة الموارد الداخلية، وربط أفضل للتمويلات الموجودة مع الأولويات، ورفع الحواجز التي تعيق التمويلات الخاصة. وقد بدأت بعض البلدان في تقييم تكاليف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الأولوية.

30. شكلت المائدة المستديرة فرصة للجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة لاستعراض حصيلة تنفيذ أجندة 2030، إذ مكنت من فهم أفضل للتوجهات الإقليمية، والصعوبات، والمنجزات المحققة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مختلف الأقاليم. لم تتراجع التفاوتات في أفريقيا على الرغم من نمو الاقتصادات، ومازالت القارة تعاني من الفقر المدقع والبطالة بمعدلات مرتفعة للغاية. كما تظل عرضة بشكل كبير للتغيرات المناخية وتشهد معدلات عالية من تدهور واستنزاف الأراضي والغابات وموارد التنوع البيولوجي. تزودت العديد من البلدان الأفريقية باستراتيجيات خاصة بالاقتصاد الأخضر لكن الانتقال إلى أسلوبي الاستهلاك والإنتاج المسؤولين يظل تحديا حقيقيا. ويتعين بذل المزيد من الجهود على مستوى الإدماج والعمل اللائق.

31. اعتمدت الدول الأعضاء في ختام المنتدى بشبه إجماع (رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل) إعلانا وزاريا[15] يؤكد على ضرورة التسريع من الجهود وزيادة الشراكات والتمويلات الشاملة لفائدة أهداف التنمية المستدامة. ومن بين التوجهات المعتمدة، نذكر تعزيز الشراكات بين القطاعين العمومي والخاص والتكنولوجيا والابتكار وجمع البيانات.

32. اقترح الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عدة سبل لدعم برنامج 2030، من بينها تعبئة قدرة الشباب على التغيير. وهكذا، تم الشروع في أيلول/سبتمبر 2018، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إطلاق استراتيجية جديدة للأمم المتحدة من أجل الشباب.

[15] https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2018

33. وفيما يتعلق بالتمويل، أشرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة (أيلول/سبتمبر 2018) على تنظيم اجتماع رفيع المستوى حول تمويل التنمية المستدامة بهدف مراجعة المنجزات المحققة على المستوى الدولي والوطني.

34. سيجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2019 تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث سيفحص تقرير الأربع سنوات العالمي حول التنمية المستدامة. ومن المنتظر أن يشهد كذلك إجراء حوار رفيع المستوى حول تمويل التنمية.

- **الاجتماع الحادي عشر للفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وتقوية القدرات في مجال الإحصائيات المتعلقة ببرنامج التنمية المستدامة في أفق 2030**

35. أنشئ الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وتقوية القدرات في مجال الإحصائيات المتعلقة ببرنامج التنمية المستدامة من طرف اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة في آذار/مارس 2015، وهو يتكون من 22 عضوا[16] يمثلون الأجهزة الوطنية للإحصاء بما فيها المندوبية السامية للتخطيط التي تتولى رئاسته المشتركة إلى جانب الجهاز المركزي لجمهورية المجر. يضطلع هذا الفريق بمهمة أساسية، بالتشاور مع المعاهد الوطنية للإحصاء، تتمثل في توجيه مبادرات تعزيز القدرات نحو المستلزمات ذات الأولوية على الأمد القصير والطويل، واقتراح آليات من شأنها تسهيل توزيع عقلاني ومنسق لموارد التمويل.

36. ونظمت المندوبية السامية للتخطيط التابعة للمملكة المغربية، بالاشتراك مع شعبة الإحصاء للأمم المتحدة، الاجتماع الحادي عشر للفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وتقوية القدرات في مجال الإحصائيات المتعلقة ببرنامج التنمية المستدامة، الذي انعقد في الفترة من 8 إلى غاية 10 أيار/مايو 2018 بالرباط.

37. وقد شارك في هذا الاجتماع ممثلون عن المعاهد الوطنية للإحصاء من 35 بلدا، وملاحظون ينتمون إلى وكالات دولية وإقليمية وممثلون عن شعبة الإحصاء للأمم المتحدة التي تتكلف بتنظيم منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات.

[16] ينحدر أعضاء الفريق من الهيئات التالية: اللجنة الإحصائية لأفريقيا (جنوب أفريقيا، أنغولا، السنغال، رواندا)، واللجنة الإحصائية لغرب آسيا (المغرب، العراق، فلسطين)، واللجنة الإحصائية لآسيا والمحيط الهادي (كازاخستان، منغوليا، ميانمار، سريلانكا، فانواتو) ومؤتمر الأمريكيتين للإحصائيات (الأرجنتين، كوستاريكا، إكوادور، سانت فنسنت وجزر غرينادين وسورينام) ومؤتمر الخبراء الإحصائيين الأوروبيين (أمريكا، هنغاريا، إيطاليا، الدنمارك، سويسرا).

38. كان الغرض من الاجتماع هو استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية[17] التي تمثل إطارا للتخطيط والتقييم وتقوية القدرات الإحصائية المرتبطة ببرنامج 2030، والتحضير للدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات[18]، المنتظر إقامته في تشرين الأول/أكتوبر 2018 في دبي، ودراسة آليات التمويل من أجل دعم إنجاز إطار لقياس أهداف التنمية المستدامة.

39. تتمحور أبرز خلاصات الاجتماع حول النقاط التالية:

- فحص إطار التمويل وتنفيذ خطة العمل العالمية للبيانات: طلب من الأمانة القيام بالتتبع مع البلدان المانحة، التي تتزعمها المملكة المتحدة، بخصوص تعبئة الموارد المالية، واستطلاع إمكانيات تنظيم حدث مواز مع البلدان المانحة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتدارس إمكانية إقامة اجتماع مسبق مع مجموعة البلدان المانحة وإجراء تتبع لتمثيل الفريق الرفيع المستوى والأمانة داخل الفريق الخاص المخصص للتمويل. واقترح الخبراء أيضا أن يتم إدماج وثيقة تقييم شراكة باريس 21 (الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن 21) في إطار التمويل بعد إقامة منتدى دبي (2018).
- المنتدى العالمي الثاني للبيانات (منتدى دبي): اشتغل الخبراء على إعداد الوثيقة النهائية الخاصة بالفريق الرفيع المستوى، التي ستعرض في هذا المنتدى، وأنشئ فريق خاص[19] من أجل إتمامها. ويتوقع أن تكون الوثيقة النهائية متوفرة في أجل أقصاه 12 تشرين الأول/أكتوبر 2018 قبل بداية المنتدى المنتظر انطلاقه في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018.
- آليات الشراكة: اتفق الخبراء على أنه يمكن استدعاء الشركاء حسب المواضيع المقرر مناقشتها في جدول أعمال الاجتماعات ومجالات تخصصهم. وطلب أيضا إدراج شراكة باريس 21 بصفتها شريكا دائما في الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وتقوية القدرات في مجال الإحصائيات المتعلقة ببرنامج التنمية المستدامة.
- تنظيم منتدى الأمم المتحدة العالمي الثاني للبيانات: طالب الخبراء من الأمانة تتبع عملية التنظيم رفقة البلد المضيف. وهكذا، تم تحضير جدول زمني لتمكين الأمانة من العمل رفقة البلد المضيف والفريق الرفيع المستوى على جدول الأعمال والبرنامج المؤقت.

[17] تمت الموافقة على خطة العمل العالمية للبيانات المتعلقة ببرنامج التنمية المستدامة من طرف اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها 48 المنعقدة في آذار/مارس 2017 والجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2017.

[18] المنتدى العالمي للبيانات هو منصة تهدف إلى تكثيف التعاون بين أجهزة الإحصاء الوطنية ومديري المعلومات وتكنولوجيا الجغرافيا المكانية وعلماء وممثلين عن الحكومات ومنظمات حكومية دولية والمجتمع المدني. اجتمع المنتدى العالمي الأول للبيانات المتعلقة بالأمم المتحدة في الفترة من 15 إلى 18 كانون الثاني/يناير 2017، في كيب تاون بجنوب أفريقيا.

[19] يتكون الفريق من: جنوب أفريقيا والأرجنتين وكوستاريكا والدنمارك وإكواتور وميانمار وفلسطين وسويسرا.

- تنظيم منتدى الأمم المتحدة العالمي الثالث للبيانات في عام 2020: طلب الخبراء من الأمانة الرد على طلب رواندا استضافة الاجتماع في عام 2020، وإمدادهم بالوضع الكامل للعروض الواردة والقيام بانتقاء أولي لبلدين أو ثلاثة بلدان. سيعلن عن قرار منح استضافة المنتدى الثالث في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018 خلال منتدى دبي.

40. في ختام الاجتماع، تداول الخبراء حول الاجتماع المقبل للفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وتقوية القدرات في مجال الإحصائيات المتعلقة ببرنامج التنمية المستدامة والأنشطة القادمة: تقرر تنظيم اجتماعين للفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وتقوية القدرات في مجال الإحصائيات المتعلقة ببرنامج التنمية المستدامة في عام 2019، الأول في فصل الربيع والثاني في فصل الخريف. وتقدمت جمهورية فانواتو بطلب استضافة أحد الاجتماعين. كما تم اقتراح التناوب بين أعضاء الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وتقوية القدرات في مجال الإحصائيات المتعلقة ببرنامج التنمية المستدامة فيما يخص الاجتماعين المقرر إجراؤهما في عام 2019. وسيتم إشراك الأعضاء الجدد في عمل الفريق، إضافة إلى أن الأمانة ستتكلف بالنظر في إمكانيات التمويل الخاصة بمشاركة البلدان الأعضاء في الاجتماعين.

ثانيا- تنفيذ اتفاق باريس بشأن المناخ: القرارات الأساسية للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (2017) ورهانات الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (2018)

41. دخل اتفاق باريس حيز التنفيذ في 04 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وتمت المصادقة عليه من طرف 168 بلدا (نهاية عام 2017) بما فيها 28 بلدا عضوا في الاتحاد الأوربي يمثلون أزيد من 80 في المائة من الانبعاثات العالمية. لم تصادق روسيا (7 في المائة من الانبعاثات العالمية) على اتفاق باريس بينما قررت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب في حزيران/يونيو 2017. وسيصبح الاتفاق ساري المفعول في عام 2020 عندما سينقضي "بروتوكول كيوتو".[20]

42. وقد أكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقريره لعام 2017 حول العمل الدولي بشأن تغير المناخ أن التعهدات بخفض الانبعاثات في أفق عام 2025 أو 2030 (مساهمات وطنية) التي أطلقتها الدول طواعية في الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من شأنها أن تؤدي بحلول 2100 إلى رفع معدل الحرارة العالمية لأكثر من 3 درجات مئوية، بينما الهدف الذي وضعه اتفاق باريس هو الحد من زيادة درجات على الحرارة عن درجتين مئويتين، أو حتى درجة واحدة ونصف مئوية

[20] بروتوكول كيوتو لم يصادق عليه أبدا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند.

بالمقارنة مع مستوياتها قبل العصر الصناعي. ويوصي التقرير بتعزيز العمل قبل 2020 من خلال تشجيع الحكومات والأقاليم والمدن والشركات والمجتمع المدني على تغيير سلوكاتها واتخاذ منذ الآن تدابير عاجلة ومتعددة الأبعاد. وإلا فإنها ستواجه خطر الرفع من تكاليف تحول اقتصادي شامل نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات.

43. وقد أوضحت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن أعوام 2015 و2016 و2017 كانت السنوات الأشد حرارة على الإطلاق في تاريخ كوكب الأرض. فتركيز ثاني أوكسيد الكربون استمر في الارتفاع، مما يزيد من أخطار حدوث موجات الحرارة والفيضانات والجفاف وحرائق الغابات، بما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على المجموعات الأكثر ضعفا وتهميشا.

44. وأكد التقرير الخاص الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بخصوص عواقب الاحتباس الحراري العالمي بمعدل درجة ونصف مئوية أن السياسات المناخية المتبعة منذ عام 2015 لا تسمح بالإبقاء على الاحتباس الحراري في حدود درجة واحدة ونصف مئوية. وأوضح أن ارتفاع الحرارة بمعدل درجة واحدة ونصف مئوية سيؤثر أساسا على الفئات السكانية الضعيفة والمزارعين والمدن الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

45. ترتبط مكافحة التغيرات المناخية في جوهرها بأهداف التنمية المستدامة. وإذا لم تتم السيطرة على آثار التغير المناخي، فإن قدرة البلدان على تحقيق الأهداف المسطرة في أفق 2030 قد تتراجع. وسيعقد الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019 قمة بشأن المناخ من أجل تعزيز الطموحات المعقودة على اتفاق باريس.

- **القرارات الرئيسية للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (17-6 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بون)**

46. أجريت الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في بون تحت رئاسة جزر فيجي. وقد مكنت من بدء عملية صياغة كتيب للقواعد والإجراءات الفنية لتشغيل اتفاق باريس.

47. يرمي الكتيب الذي سيكون جاهزا خلال الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ إلى توضيح القواعد لجعل المساهمات الوطنية شفافة ومقروءة مع تحديد آلية للمراقبة وجدول زمني لمراجعة المساهمات، في أفضل الأحوال كل خمس سنوات. ويقضي اتفاق باريس بإعداد حصيلة شاملة أولى في عام 2023 وإنشاء لجنة مراقبة.

48. تدور النتائج الرئيسية للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حول النقاط التالية:

- اتخاذ قرار تنظيم حوار التيسير (حوار تالانوا) بين الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي في عام 2018، من أجل تحليل المنجزات المسجلة فيما يخص الخفض من انبعاثات غاز الكربون وتسهيل التحضير للدورة المقبلة الخاصة بالنظر في زيادة المساهمات الوطنية المحددة، المرتقبة ابتداء من عام 2020؛
- التأكيد على أن صندوق التكيف سيخدم مصلحة اتفاق باريس؛
- اعتماد خطة عمل بخصوص النوع الاجتماعي؛
- إعداد فريق عمل (مكون لمدى ثلاث سنوات) خاص بالزراعة والأمن الغذائي والتغير المناخي؛
- إعداد منصة تتعلق بمهارات ومعارف السكان الأصليين.
- إطلاق مبادرة "تحالف الفحم في الماضي"، وهو تحالف يتعهد بوقف أي إنتاج للكهرباء بالاعتماد على الفحم بحلول عام 2030.

- **تحديات الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (من 04 إلى غاية 13 كانون الأول/ديسمبر 2018، كاتوفيتشي – بولندا)**

- إتمام واعتماد المبادئ التوجيهية للكتيب الخاص بتطبيق اتفاق باريس؛
- إجراء "حوار تالانوا" الذي يسعى لاستخلاص حصيلة جماعية لانبعاثات غاز الكربون وحث جميع البلدان على النظر في الرفع من التزاماتها بخفض انبعاثات الكربون قبل عام 2020؛
- فحص التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حول نتائج زيادة الحرارة بنسبة درجة واحدة ونصف مئوية؛
- دعم تمويل بالمناخ:
  - المراد من اعتماد تحديد تمويل المناخ هو تسهيل تتبع التمويلات الممنوحة من طرف البلدان المتقدمة للبلدان النامية طبقا للتعهد القاضي بتخصيص 100 مليار دولار إضافية كل سنة بحلول 2020؛
  - رفع التمويلات المخصصة للتكيف.
- تنظيم حوار بين الخبراء حول مسألة الخسائر والأضرار.

ثالثا- الميثاق العالمي للهجرة

49. إن الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة باعتمادها في أيلول/سبتمبر 2016 إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين التزمت بإعداد واعتماد ميثاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة. يسمح هذا الميثاق بتقوية التنسيق حول المسائل المتعددة الأبعاد الخاصة بالهجرة الدولية ويقدم إطارا شاملا للتعاون الدولي في مجال الهجرة والتنقل البشري وفي جميع مظاهر الهجرة الدولية.

50. هذا الميثاق العالمي الذي يتناول سلسلة من المبادئ والالتزامات والاتفاقيات بين الدول الأعضاء حول مسائل الهجرة الدولية، يندرج ضمن برنامج التنمية المستدامة في أفق 2030 ويطمح للوفاء مباشرة بالغاية 10.7 الخاصة بأجندة 2030، التي تتعهد فيها الدول الأعضاء بالتعاون على المستوى الدولي من أجل تسهيل هجرة السكان وتنقلهم بشكل آمن ومنظم ومنتظم ومسؤول.

- **عملية التشاور العالمية**

- **المرحلة الأولى – المشاورات الدولية (من نيسان/أبريل إلى غاية تشرين الثاني/نوفمبر 2017)**

51. أطلقت عملية التحضير لاعتماد الميثاق العالمي بشأن الهجرة من أجل هجرة آمنة ومنظمة في نيسان/أبريل 2017. وقد نظمت العديد من المشاورات الموضوعاتية الوطنية والإقليمية بغية تلقي وجهات النظر والممارسات الجيدة والمقترحات الابتكارية الرامية لتيسير هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة.

- **المرحلة الثانية –اجتماع المكسيك الدولي من أجل التحضير للمؤتمر الدولي لاعتماد الميثاق العالمي (كانون الأول/ديسمبر 2017)**

52. استضافت المكسيك في الفترة من 4 إلى غاية 6 كانون الأول/ديسمبر 2017 الاجتماع التحضيري للمؤتمر الدولي لاعتماد الميثاق العالمي، الذي شارك فيها أزيد من 400 مبعوث يمثلون 136 بلدا ومنظمة دولية. ومكن هذا الاجتماع من وضع حصيلة لعملية التنمية الخاصة بالميثاق العالمي وفحص جميع المعلومات والبيانات والتوصيات التي تم جمعها خلال المشاورات الموضوعاتية دون الإقليمية والإقليمية بغية التوصل سويا إلى تصور للميثاق العالمي بشأن الهجرة.

- **المرحلة الثالثة –المفاوضات الحكومية الدولية حول الميثاق العالمي بشأن الهجرة (من شباط/فبراير إلى غاية تموز/يوليو 2018)**

53. على أساس نتائج اجتماع المكسيك وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتضمن للتوصيات الفعلية الخاصة بالميثاق العالمي، نظمت مفاوضات حكومية دولية[21] في مقر الأمم المتحدة ابتداء من شباط/فبراير إلى غاية تموز/يوليو 2018، وتوصلت إلى الإعلان عن مشروع نهائي للميثاق الدولي الذي سيناقش ويعتمد

[21] الميسّران المساعدان للعملية العالمية هما السفيران والممثلان الدائمان للمكسيك وسويسرا لدى منظمة الأمم المتحدة.

خلال المؤتمر الحكومي الدولي الذي سينعقد في مراكش (المملكة المغربية) في 10 و11 كانون الأول/ديسمبر 2018.

54. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي دعما فنيا للفريق الأفريقي المشارك في هذه النقاشات. هذا ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الاتحاد الأفريقي سويا في 22 حزيران/يونيو 2018 في أديس أبابا اجتماعا استشاريا إقليميا شارك فيه ميسرون مساعدون وممثلون عن السفارات الأفريقية في أديس أبابا فضلا عن ممثلين عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي يوجد مقرها في أديس أبابا وأعضاء الفريق الرفيع المستوى.

55. أجري الاجتماع الاستشاري الإقليمي في جلسات عامة وكان يسعى الأهداف:

- منح الميسّرين المساعدين الفرصة لإبلاغ السفراء وممثلي سفارات أفريقيا بنتائج المفاوضات الحكومية الدولية الجارية حول الميثاق العالمي للهجرة؛
- تمكين الميسّرين المساعدين للميثاق العالمي والسفراء الأفارقة من تبادل المعلومات حول آفاق وحقائق الهجرة في أفريقيا؛
- توفير منتدى للمشاركين من أجل مناقشة واقتراح المساهمات في المجالات ذات الصلة بالميثاق العالمي؛
- حصلت الدول الأعضاء على توضيحات بخصوص عملية تنفيذ الميثاق العالمي وفحصه وحول آليات التمويل.

- **عملية التشاور الأفريقية**
  - **خلق مجموعة رفيعة المستوى حول الهجرة من أجل أفريقيا**

56. أنشئت المجموعة الرفيعة المستوى حول الهجرة من أجل أفريقيا في نيسان/أبريل 2016 خلال المؤتمر المشترك لوزراء المالية والتخطيط الاقتصادي للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. فالمجموعة المكونة من 15 عضوبارز[22]تترأسهم السيدة إلين جونسون سيرليف، رئيسة ليبيريا السابقة، تقدم توجيهات عامة ودعما للحوارات السياسيات حول الهجرة الدولية في أفريقيا.

57. تتمثل الأهداف الأساسية للمجموعة في السماح لأفريقيا باستغلال قضية الهجرة من أجل الترويج لتنمية القارة في سياق التعاون الدولي وتحديد موقف مشترك حيال الرهانات التي تفرضها الهجرة والتنقل البشري في القارة.

[22]الأعضاء هم ممثلو الدول الأعضاء للشمال والجنوب ولمنظمات مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية، إلخ...

58. كان الاجتماع الأخير للمجموعة الرفيعة المستوى المنعقدة في مقر المنظمة العالمية للهجرة في جنيف، في 28 و29 أيار/مايو 2018 قد اعتمد التوصيات الرئيسية التالية:

- ينبغي على تقرير المجموعة أن يركز على الأوجه الاقتصادية للهجرة. ويجب أن يتم تطوير جمع البيانات لتجاوز النقص الموجود على مستوى البيانات المفصلة والمقسمة التي تعد ضرورية من أجل إجراء تحليل للتكاليف/الفوائد الاقتصادية حول الهجرة الأفريقية؛
- يتوقع أن يتضمن تقرير المجموعة الرسالات المهمة حول حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين (بما فيها الولوج إلى وثائق إثبات الهوية وحقوق الجنسية، إلخ.)؛
- ينبغي استشارة المجتمع المدني في أفريقيا لتقديم مساهمات في تقرير المجموعة؛
- يتعين على المجموعة التركيز على المرافعة وتحليل السياسات والبرامج (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) من أجل فهم أفضل للأسباب التي تدفع الأفارقة إلى مغادرة بلدانهم الأصلية؛
- من المفروض على المجموعة التركيز في أنشطتها على إعمال التوصيات الواردة في الميثاق العالمي.

59. ستلتئم المجموعة الرفيعة المستوى من جديد في تشرين الأول/أكتوبر 2018 من أجل تقييم المنجزات المحققة في إعداد التقرير الذي ستقدم أبرز خلاصاته وتناقش خلال الدورة الموازية التي تعتزم الهيئة تنظيمها على هامش إطلاق الميثاق العالمي للهجرة.

- **مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودعمها لأشغال المجموعة الرفيعة المستوى حول الهجرة من أجل أفريقيا**

60. تدعم المجموعة هيئة فنية تترأسها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. تتجلى وظيفتها الأساسية في تقديم النصائح والدعم لأعضاء المجموعة بخصوص المسائل المتعلقة بوظائفهم الأساسية. وتعد الهيئة مسؤولة عن تنفيذ القرارات السياسية لبرنامج المجموعة وتنسيق الجهود المبذولة لتنفيذ مخططاتها.

61. تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الأمانة الفنية بالتعاون مع رئاسة المجموعة وتساعد المجموعة الرفيعة المستوى في إجراء العديد من المشاورات على المستوى الوطني والقاري والعالمي، بالتفاعل مع نطاق واسع من الأطراف المعنية بما فيهم أعضاء المجتمع المدني الأفريقي وجماعات الشتات ومنظمات المهاجرين والقطاع الخاص والدول الأعضاء الأفريقية وشركاء آخرين في التنمية.

- **الاجتماع الاستشاري الأفريقي حول الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة في أديس أبابا**

62. في إطار المشاورات الإقليمية لإعداد الميثاق العالمي للهجرة، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الإفريقي والمنظمة الدولية للهجرة اجتماعا استشاريا إقليميا أفريقيا حول الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة في أديس أبابا (إثيوبيا) يومي 26 و27 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وكانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد نظمت مسبقا مشاورات من أجل كل واحدة من المناطق دون الإقليمية في القارة، والتي شاركت فيها الدول الأعضاء والأطراف المعنية وساهم فيها خبراء بهدف إطلاق العملية القارية. وقد انعقدت المشاورات دون الإقليمية الخاصة بشمال أفريقيا يومي 24 و25 تشرين الأول/أكتوبر 2017 في أديس أبابا في إثيوبيا على هامش الاجتماع الأفريقي.

63. يمكن تلخيص أبرز التوصيات الناتجة عن هذه المشاورات الأخيرة الخاصة بشمال أفريقيا في النقاط التالية:

- التوفيق بين سياسات الهجرة داخل الإقليم وداخل أفريقيا والحرص على ألا تكون مدفوعة من قبل مصالح خارجية؛
- تقوية التعاون العالمي حول مسارات الهجرة بما في ذلك بلدان الأصل والعبور والمقصد مع استغلال امتيازات الهجرة وإدماج الهجرة في برنامج التنمية وأهداف التنمية المستدامة؛
- تقوية التعاون العالمي في أفريقيا وخارجها عن طريق التوفيق بين سياسات الهجرة في المنطقة دون الإقليمية وإدماج الهجرة في التخطيط للتنمية وتعزيز المؤسسات الوطنية للهجرة.

64. كما شهد الاجتماع الاستشاري الإقليمي الأفريقي مشاركة ممثلين عن الدول الأعضاء ومنظمات دولية وإقليمية، وجامعات ومنظمات المجتمع المدني في القارة، وكان يسعى لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- فحص نتائج اللقاءات دون الإقليمية وتحديد التحديات والأولويات الخاصة في القارة فيما يتعلق بالهجرة؛
- صياغة الالتزامات والتوصيات القابلة للتحقيق؛
- تحديد وسائل التنفيذ وآليات التتبع على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

65. وتتلخص التوصيات الرئيسية للاجتماع الاستشاري الإقليمي كما يلي وهي تتمحور حول ستة مواضيع كبيرة تم قبولها من أجل الميثاق العالمي:

1. حقوق الإنسان لجميع المهاجرين: الدول الأعضاء مدعوة لتوقيع واعتماد وتنفيذ العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين مثل بروتوكول الاتحاد الأفريقي حول حرية تنقل الأشخاص ومشروع جواز السفر الأفريقي.
2. عوامل الهجرة: الدول الأعضاء مدعوة لتتصدى إلى الأسباب العميقة للهجرة ولتضمن أن يتمتع سكانها بحقوق تنقل حقيقية.
3. التعاون الدولي وحوكمة الهجرة: الدول الأعضاء مدعوة لنسج علاقات إقليمية وتكييف سياسات الهجرة الخاصة بها من أجل تسهيل التنقل وحركة الهجرة بين الدول الأعضاء (داخل وبين الاتحادات الإقليمية) وحماية حقوق المهاجرين.
4. مساهمات المهاجرين والشتات: اتفقت البلدان على أن الهجرة المنتظمة تؤثر إيجابيا في تنمية البلدان من خلال تسهيل تنقل المعارف والأفكار وتشجيع التجارة والاستثمار. فمساهمة المهاجرين وجماعات الشتات في نمو اقتصاد بلدانهم الأصلية وتنميتها ينبغي إذن دراستها جيدا وتقديرها.
5. تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص وأشكال الرق المعاصرة: توصلت البلدان إلى توافق في الآراء بشأن اعتبار التهريب والاتجار بالأشخاص في المقام الأول نتيجة للنقص في إمكانيات الهجرة الشرعية والمحمية. من المفروض اتخاذ تدابير فعالة لمنع هذا الوضع مع تحليل على وجه الخصوص الأسباب التي أدت إليه.
6. الهجرة غير القانونية والطرق القانونية: الدول الأعضاء مدعوة لخلق المزيد من الطرق القانونية للهجرة من أجل وضع حد للهجرة غير القانونية واستغلال المهاجرين الأفارقة داخل وخارج أفريقيا. ويشمل ذلك وضع تدابير تضمن الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة للعمال مع احترام حقوق الإنسان وحقوق العمل الخاصة بجميع المهاجرين.

66. وقد شدد المشاركون على أهمية تطابق وتكامل الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة مع بروتوكول الاتحاد الأفريقي حول حرية تنقل الأشخاص وإطار سياسة الهجرة الخاص بالاتحاد الأفريقي. كما اتفق المشاركون على ضرورة اعتماد مقاربة شاملة من أجل الأخذ في الاعتبار الطبيعة المتعددة الأبعاد للهجرة وأن يتم وضع مسألة تحسين البيانات والمعارف في جوهر الميثاق العالمي.

رابعا- المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية

67. تعتبر التجارة جزءا لا يتجزأ من أجندة 2030، إذ تسعى الغاية 17.10 (وسيلة التنفيذ) إلى "تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف وعالمي يقوم على القانون ويتسم بالانفتاح وانعدام التمييز والإنصاف تحت لواء منظمة التجارة العالمية، خاصة بفضل انعقاد المفاوضات في إطار برنامج الدوحة من أجل التنمية. وتمثل التجارة وأشغال منظمة التجارة العالمية عناصر محركة للنمو وتنمية مستدامة وشاملة تخلق فرص العمل.

68. انعقد المؤتمر الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية[23] في الفترة من 10 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2017 في بوينس آيريس (الأرجنتين)، وترأسته الوزيرة الأرجنتينية سوزانا مالكورا. وقد أجري هذا المؤتمر في سياق "تحفظ" إزاء العولمة وجمود برنامج الدوحة المطبوع بحمائية القوى الكبرى وتعدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية الضخمة التي من شأنها أن تؤثر على نظام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

69. تشكل المؤتمرات التي تنظم كل سنتين لحظات محورية في عمر منظمة التجارة العالمية. فخلالها تحاول الدول الأعضاء التفاهم على مراجعة القواعد المؤطرة للتجارة الدولية. وقد توصل على وجه الخصوص المؤتمران الأخيران، اللذان استضافتهما بالي في عام 2013 ونايروبي في عام 2015 إلى إبرام اتفاقية تيسير التبادل التجاري التي دخلت حيز التنفيذ في 22 شباط/فبراير 2017 واتفاقية متعلقة بإلغاء إعانات الصادرات الزراعية.

70. وقد افتتح المؤتمر الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمي بالتوقيع على الإعلان الرئاسي[24] الرامي إلى تدعيم أسس منظمة التجارة العالمية لتمكينها من أن تؤدي بشكل كامل الدور الملقى على عاتقها وتعزيز فعالية النظام التجاري المتعدد الأطراف بما في ذلك آلية تسوية النزاعات.

71. وأقر الوزراء في مداخلاتهم خلال الجلسات العمومية بالدور المهم الذي تلعبه منظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية، وأعادوا التأكيد على المبادئ والأهداف المعلنة في اتفاقية مراكش. واعترفوا علاوة على ذلك بأن النظام لم يكن مثاليا ومن الضروري تقوية الالتزام بتحسينه.

72. اختتم المؤتمر بالعديد من القرارات الوزارية المتعلقة خصوصا بإدماج الدول الأعضاء في التنمية والدول الأقل تقدما في النظام التجاري العالمي، وإنشاء فريق عمل خاص بانضمام جنوب السودان،

[23] المؤتمر الوزاري، الذي شارك فيه الوزراء المكلفون بالتجارة وموظفون سامون آخرون تابعون لأعضاء المنظمة 164، هو أعلى هيئة لصنع القرار في منظمة التجارة العالمية.

[24] وقع على الإعلان الرئيس الأرجنتيني السيد ماكري والرئيس البرازيلي السيد تامر، ورئيس باراغواي السيد كارتيس، ورئيس أوروغواي السيد فاسكيز، إلى جانب شخصيات تمثل كولومبيا وغيانا والمكسيك وبيرو وسورينام.

واعتماد برنامج عمل حول الاقتصادات الصغيرة بغية تسهيل اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وبرنامج عمل حول التجارة الإلكترونية (مسالة جديدة)، وقرار حول الإعانات المخصصة لصيد الأسماك والذي يهدف، بحلول الاجتماع الوزاري المقبل، إلى إبرام اتفاقية شاملة لحظر بعض الإعانات التي تساهم في فائض القدرة الإنتاجية والإفراط في الصيد.

73. كما وافق المؤتمر على استكمال الأشغال المتعلقة بالزراعة (الولوج إلى الأسواق والمنافسة في التصدير، والمساعدات الداخلية وحيازة مخزونات عمومية)، والولوج إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات غير الزراعية، وتجارة الخدمات، وتيسير الاستثمار (مسألة جديدة) والاتفاقية الخاصةبالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

74. وأقيمت العديد من الأنشطة الموازية من بينها مؤتمر برلماني ومنتدى الشركات وندوة حول التجارة والتنمية. سمحت هذه الأنشطة بتوسيع نطاق المؤتمر الوزاري الخاص بالشركات والمجتمع المدني والأوساط الجامعية.

75. شهد المؤتمر أحداثا أخرى متميزة، من بينها نشر إعلان بوينس آيرس حول النساء والتجارة إلى جانب إطلاق مبادرة "تمكين التجارة الإلكترونية".

خامسا- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

76. تعد الاتفاقيات التجارية الإقليمية عنصرا أساسيا في العلاقات التجارية الدولية. خلال الدورة الاستثنائية الثامنة عشر لقمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في كيجالي، في 21 آذار/مارس 2018، وقع 44 بلدا أفريقيا على اتفاقية تقضي بإقامة منطقة تجارة حرة قارية، بينما وقع 50 بلدا في المجموع إعلان كيجالي مؤكدين التزامهم بتنفيذ هذه الاتفاقية الرامية إلى مضاعفة التجارة داخل أفريقيا عبر إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية عن السلع والخدمات. كما وقع 27 بلدا على بروتوكول الاتحاد الأفريقي حول حرية تنقل الأشخاص الذي يكمل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية مع التنصيص، لفائدة الأشخاص المنحدرين من البلدان الموقعة، على إلغاء التأشيرات وحق الإقامة والحق في إبرام الصفقات التجارية وإنشاء مؤسسات مهنية.

77. صرح رئيس رواندا السيد بول كاجامي الذي يترأس الاتحاد الأفريقي في كلمته أن "اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية جاءت تتويجا لرؤية أعلن عنها قبل حوالي 40 سنة في خطة عمل لاجوس المعتمدة في عام 1980" بخصوص سوق حرة على المستوى القاري. وقد أقر كذلك بالدور الرئيسي الذي تلعبه الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز التكامل الأفريقي.

78. ومن جهته، وجه السيد موسى فكي محمد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الشكر إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعمها على مدى سنتين من المفاوضات. وأضاف: "لا يمكن لأفريقيا العملاقة أن تستفيق إذا كانت مقسمة. يجب تسريع الخطى لأن المنافسة الدولية لا تترك أي مكان للضعفاء". ودعا الدول الأعضاء إلى التوقيع أيضا على البروتوكول الخاص بحرية تنقل الأشخاص الذي من المفروض أن يفضي إلى خلق جواز سفر أفريقي.

79. كما حثت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا السيدة فيرا سونجوي الدول الأعضاء على المصادقة عاجلا على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية، مذكرة أن هذه الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ بمجرد اعتمادها من طرف 22 بلدا. وأضافت أن التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لا يشكل سوى المرحلة الأولى من المفاوضات، مشددة على ضرورة تطبيقها بشكل فعال. وسيكون مؤشر بلدان المشاريع الخاص باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية[25]، الذي تم إطلاقه من طرف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واحدا من أدوات تتبع تطبيق هذه الاتفاقية. وسيقوم بتقييم البلدان في أربع مجالات: تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية، وتيسير ممارسة التجارة، والتجارة من أجل التنمية، وأهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063، وأخيرا تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

80. وترى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لديها المؤهلات لتنمية التجارة داخل أفريقيا بمعدل 52,3 في المائة عبر إزالة الحواجز الجمركية، وبإمكانها حتى مضاعفة حجم المبادلات إذا أزيلت الحواجز غير الجمركية أيضا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وضع التكامل الإقليمي في أفريقيا 2017[26]).

81. يعتمد نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المستقبلية على الرفع من الإنتاج في القارة من أجل استغلال المؤهلات الضخمة التي يوفرها السوق الأفريقي، الذي يفترض أن يبلغ حجم معاملاته 3,6 مليار دولار بحلول عام 2025. إلى ذلك، ستسمح اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بتنمية تجارة منتجات الصناعة التحويلية (الاقتصادات الأفريقية تعتمد كثيرا على صادرات المواد الأولية). وكانت التجارة الأفريقية الداخلية لمنتجات الصناعة التحويلية قد بلغت 60 في المائة بالنسبة إلى مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية. وبالفعل، ستساعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية والأفريقية المشاريع الأفريقية في تحقيق

[25] سيكون المؤشر مبنيا على دراسات استقصائية دورية للقطاع الخاص تتعلق سواء بالتجار غير الرسميين العابرين للحدود أو بشركات كبرى. ستستكمل هذه الدراسات الاستقصائية بتحليل البيانات العمومية، بما فيها جداول الرسوم الجمركية وأحجام تبادل التجاري.

[26] وضع التكامل الإقليمي في أفريقيا VIII.

وفورات الحجم وإنشاء سلاسل الإمداد التي ستمكن القارة من خفض تكاليف الاستيراد وخاصة المدخلات الصناعية.

82. يتعين على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إنشاء سوق فريد يشمل بلدان أفريقيا الخمسة والخمسين. ونظرا إلى أن مجموع سكان القارة البالغ عددهم 1,2 مليار نسمة سيصل إلى 2,5 مليار نسمة بحلول عام 2050، أي بنسبة 26 في المائة من سكان العالم الذين هم في سن العمل، فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستصبح أهم اتفاقية تجارة حرة في العالم. من بين أبرز المستفيدين من اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، هناك الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل 80 في المائة من المشاريع الموجودة في الإقليم، والنساء اللاتي يشكلن نسبة 70 في المائة من التجار غير الرسمين العابرين للحدود، والشباب الذين من المنتظر أن يستفيدوا من فرص عمل جديدة.

خلاصة عامة: رسالات مهمة لتسريع إنجاز أهداف التنمية المستدامة

83. يتسم التقدم المسجل في إنجاز أهداف التنمية المستدامة بالبطء الشديد وعدم التكافؤ. كما أن وتيرة الإصلاحات ليست مرتفعة مقارنة بتعدد الرهانات المترابطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ويظل إشراك الفاعلين الرئيسيين (المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والوسط الأكاديمي والمجتمع المدني) غير كاف إلى حد كبير. وفي المجال المناخي، ترتبط التحديات الرئيسية بتحديد قواعد تطبيق اتفاق باريس والنظر في الرفع من التعهدات بخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتعزيز تمويل العمل المناخي، خصوصا سياسات التكيف. وفيما يتعلق بالتجارة داخل أفريقيا والتكامل ما تزال اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية تنتظر أن يصادق عليها معظم الدول الموقعة على الاتفاقية وخاصة دول شمال أفريقيا. ولكي تدخل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ يجب المصادقة عليها من طرف 22 بلدا.

84. فيما يلي بعض المحاور التي ينبغي التركيز عليها من أجل تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

- تعزيز معرفة وتملّك المواطنين والفاعلين الرئيسيين والمؤسسات لأهداف التنمية المستدامة؛
- تشخيص الغايات الوطنية ذات الأولوية لأهداف التنمية المستدامة وإدماجها في السياسات العمومية والقطاعية والمحلية؛
- تعزيز وتكييف نظم الحوكمة؛
- تحسين اتساق السياسات عن طريق تحليل ومراعاة التفاعل بين السياسات القطاعية؛
- تنويع إمكانيات التمويل واعتماد آليات وأدوات ابتكارية بغية تعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية؛

- ترشيد استخدام الموارد المالية المتوفرة من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات وإعداد منهجية استراتيجية ومتكاملة فيما يخص التخطيط والتمويل؛
- تحسين القدرات الإحصائية؛
- تقوية الشراكات مع الشركات من أجل تطوير تقنيات تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أحداث هامة في عام 2019

- قمة الأمم المتحدة للمناخ تحت رعاية الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الرامية إلى تقوية الطموحات حول اتفاق باريس (أيلول/سبتمبر 2019)؛
- الدورة الثانية للمؤتمر الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول التعاون جنوب-جنوب (الأرجنتين، آذار/مارس 2019)؛
- الحوار الرفيع المستوى حول تمويل التنمية (أيلول/سبتمبر 2019) ؛
- المؤتمر الدولي للطاقات المتجددة المنظم من طرف شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن 21[27] (سيول، 2019).

[27] شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن 21 (REN21) هي جمعية غير ربحية منخرطة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقوم كل سنة بنشر تقرير حول وضع الطاقات المتجددة في العالم.